

عليها ثقل عليه الزائد لأنه يكون عند وصولها إلى مقدار الأولى كمن توقع الظفر بمقصوده من فهم المراد له ولم يجده أمامه".^(١) ويضع ابن الأثير تبريراً أبعد غوراً يفهم منه أن "الاعتدال" المصاحب لتساوي الأطوال هو الأساس الذي حكّم منطقته في ترتيب تساوي أطوال العبارات المسجوعة على سلم القيمة.

والواقع أن الحكم الذي أصدره القدامى في هذا الصدد يعود إلى تقدير زائد للإيقاع بوصفه قيمة جمالية لها ارتباط بنفس الإنسان التي تميل ميلاً غريزياً إلى الاتساق والهارمونية. ويبدو أن رؤية القدامى في مسألة السجع المتساوي الأطوال كانت مواكبة لروح عصر كان فيه الإيقاع هو مدار البحث البلاغي حتى إن قدامة بن جعفر قد ذكر عدداً من المباحث تدور كلها حول تحقيق الإيقاع الزماني والمكاني في العمل الأدبي وقد أجمل هذه المباحث مصدراً إياها بعبارة "أحسن البلاغة".^(٢)

وفي كل من القالبين: الثاني والثالث، يضبط ابن الأثير جماليات التفاوت المحسوب بين العبارتين المسجوعتين من حيث الطول.

هنا النسبة للقالب الثاني: يرى "ابن الأثير" أن السجعتين إذا لم تكونا متساويتين في الطول فيلزم أن تكون السجعة الثانية - في الوحدة المكوّنة من فقرتين - أطول قليلاً من الأولى. والظاهر أن ابن الأثير كان يحزو حذو العسكري في ذلك.^(٣) لكنه - على خلاف العسكري - كان يضع شرطاً للتفاوت في الطول، فحسبما يرى لا يكون ذلك القالب مقبولاً إلا إذا كان طول السجعة الثانية غير مخلّ بالاعتدال أي: "أن يكون الفصل الثاني أطول من الأول، لا طويلاً يخرج به عن

(١) عروس الأفراح، السبكي، ج٤، ص٤٤٩.

(٢) نص كلامه هو: "وأحسن البلاغة: الترصيع والسجع، واتساق البناء، واعتدال الوزن، واشتقاق لفظ من لفظ، وعكس ما نظم من بناء، وتلخيص العبارة بألفاظ مستعارة، وإيراد الأقسام موفورة بالتمام، وتصحيح المقابلة بمعان متعادلة، وصحة التقسيم باتفاق المنظوم، وتلخيص الأوصاف بنفى الخلاف، والمبالغة في الوصف بتكرير الوصف، وتكافؤ المعاني في المقابلة والتوازي، وإرداف اللواحق وتمثيل المعاني". جواهر الألفاظ، قدامة بن جعفر، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الخانجي، القاهرة، ١٩٣٢، ص٣.

(٣) انظر: الصناعتين (الكتابة والشعر)، أبو هلال العسكري، ص٢٨٩.